شكل التحديث وجوهره
في المجتمع العربي

يوسف عبد الله صايغ

ينتقل المجتمع العربي اليوم مسرعا من حالة الجمود الى حالة الحركية، مهما قيل في تفاوت معدل السرعة بين قطر عربي وآخر ومهما تنوعت صيغ التعبير عن الحركية ومحتويات هذه الصيغ .

وتجيء الحركية نتيجة للاتجاه نحو التجديد والتحول العصري ، او ما سندعوه هنا، في غياب المصطلح الافضل، «بالتحديث» (Modernization)، ونتيجة للقبول بالتبدل، في المواقف والتطلعات والقيم والمؤسسات ، وفي الفاعلية الاجماعية ، — هذا وان لم تكن الحركية معادلة للتحديث من فعليّ او في الصيرورة او مرغوب فيه بشدة . ويصح القول، انطلاقا، ان جزر التحديث في تعددها واتصال بعضها بالبعض الآخر تشير الى مقدار واسع من القبول بالتحديث ، رغم كون هذا القبول يضم في الغالب اشكال التحديث الخارجية اكثر مما يعني جوهر التحديث في الشؤون النفسية والموقفية والروحية . واعتمادنا الاشكال الخارجية دليلا على التحديث لا يعني التراخي الفكري، فان لذلك ما يبرره، في ان سهولة القبول بالاشكال يتبعها على الغالب القبول الاصعب بالجوهر ، ولان استمرار التحول في الاشكال لا يمكن ان يتم وان يتزايد شدة دون حدوث تحول في الجوهر كذلك .

ما هو التحديث ، اذاً ، وما هو شكله وجوهره ؟

نستطيع تلمس مظهر التحديث في العالم العربي في عشر مؤسسات او صيغ تنظيمية: المدرسة ، المدينة ، وسيلة الاعلام الشعبي ، المصرف ، الشركة المساهمة ، المصنع ، العائلة المصغرة ، اداة التمثيل السياسي على الصعيدين المحلي والوطني ، الخطة الانمائية ، ضريبة الدخل . ومع ان هذه المؤسسات العشر لا تتوفر جميعها في كل من البلدان العربية الثلاثة عشر ، فان عددا كبيرا منها يتطور في كل بلد تقريبا ، مما يبرر الاعتقاد بان التحديث يتم وان باشكاله الخارجية كنقطة ابتداء .

ليس اي من هذه الاشكال العشرة ظاهرة جديدة كليا، اذا سمحنا لانفسنا بتحديد مرن لها . فالمدارس والمدن معروفة في العالم العربي ، وخارجه ، منذ آلاف السنين ، وقد ازدهرت واشتهرت اعداد منها لعبت ادوارا تاريخية بارزة . والصحيفة والراديو

المعاصران سبقهما الى الوجود حامل البشائر والاخبار و«المنادي»، وان تفاوتت الطاقات والفاعلية تفاوتا واسعا جدا. والبيوتات المالية التي كانت تقوم بما يشبه الاعمال المصرفية كانت في وسطنا منذ قرون واسهمت في التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي بشكل عام ضمن العالم العربي وبين هذا العالم والاقتصادات الاخرى من متوسطية وفارسية وهندية وماهو ابعد من ذلك . والشركة المساهمة تطورت انطلاقا من الشراكة المتعددة الاطراف التي نجحت في عصور الازدهار العربي في تجنيد الموارد المالية الضخمة وفي تمويل العمليات التجارية الواسعة ، والتي حوت بعض صيغها بذرة المسؤولية المحدودة التي تميز الشركة المعاصرة . والمصنع الحديث سبقته الى الوجود الحرفة والصناعة البيتية الدقيقة الانيقة ، التي ميزت العرب واخصبت تجارتهم واقتصادهم وخلفت وراءها الكثير من الروائع التي تثبت تفوق المهارة اليدوية العربية . والعائلة المصغرة لم تكن غير معروفة في بعض الحالات في الماضي عندما كان افراد العائلة « الممتدة » (اي العائلة التي تضم ، تحت سقف واحد ، اقارب ، خلاف الوالدين وابناءهم) يعجزون عن العيش معا بسلام ، او كانت نظم الميراث وتقاليده لا توجب تعاونهم كوحدة انتاجية او كجهاز تأمين اجتماعي . و « المشاركة السياسية » وكذلك النظام السياسي التمثيلي معروفان منذ القدم بشكل او بآخر على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الوطني . والتخطيط لم يكن مجهولا وان لم تتوفر له في الماضي الاسلوبية العلمية الدقيقة والمعلومات الاحصائية المتسلسلة والاجهزة المختصة ، وما قصة يوسف وفرعون وتعبئتها للمواد الغذائية في مصر سوى خطة سبعية (وان كانت خطة جزئية). وضريبة الدخل، باستثناء صفة التصاعد فيها ، سبقتها الى الوجود ضريبة العشر اليهودية والزكاة الاسلامية .

على ان امتداد هذه المؤسسات العشر في تاريخ الامم وتقاليدها ، ومنها تاريخ العرب وتقاليدهم ، لا يحجب او ينبغي الا يحجب عن الابصار انه لم يكن لاي منها نفس الافق والمهام والمدى ومقدار التعقيد التي تميزها اليوم ، وانها لم تتوفر جنباً الى جنب ، وانه لم يكن لها ذات المدلول الذي يلازمها في يومنا الحاضر .

الصيغ المعاصرة والصيغ التاريخية

لسنا بحاجة الى بحث طبيعة كل من هذه المؤسسات واثرها بالتفصيل، وتكفينا عبارات قليلة لكل منها للتدليل على اوجه الاختلاف بين صيغها المعاصرة وصيغها التاريخية . فالمدرسة قد اصبحت مركزا للتعلم عن طريق التفكير والاستدلال والاختبار لا مركز تلقين وفرض آراء ، وارتفع شأن التحليل فيها بقدر ما انخفض شأن الحفظ غيبا . كما انها امتدت افقيا فبلغت خدماتها حد التعليم الالزامي العام ، وعمودياً اذ تصاعد مستواها

حتى بلغ الجامعة التي تقدم اختصاصات متعددة ومعقدة تتميز بحلول العلوم الطبيعية والتقنولوجية والاجتماعية محل اللاهوت والفقه ، واتسعت وسائلها وتسهيلاتها فشملت الالوف الكثيرة من الشبان والشابات في نطاق واسع المهارات .

ولم تعد المدينة مكانا يضم عددا من السكان ينشدون السلامة في ظل سور او في حضن جبل او في جوار نهر ، بل اصبحت كتلة بشرية مفتوحة تزدهر بقدر انفتاحها وتجتذب اعدادا متزايدة من الريفيين بما تعدهم به — وكثيرا ما تفدمه — من فرص عمل ودخل واغراء مما لا تحلم القرية حتى بالوعد به . كما اصبحت مركزا ثقافيا ضخما يفتح مجالات الابداع الفني والفكري والحضاري ، ومركز تجمع للقوى السياسية المنظمة وللادارة الحكومية الممتدة المعقدة ، ولخدمات النقل والمواصلات ، ولصناعة الاعلام ووسائلها .

اما مقارنة موارد المصرف والشركة المساهمة المعاصرين الضخمة ، وعملياتها الواسعة المعقدة ، واجهزتها من بشرية رفيعة التنظيم والانتظام وآلية سريعة الاداء ، بما كان عليه حال دار الصيرفة او الشراكة في حلب اوالاسكندرية او بغداد او مكة منذ قرون ، ففيها من البلاغة والتعبير ما يغني عن المزيد من التدليل والايضاح .

ولعل المصنع الحديث يتميز عن دكان الحرفي او الصناعة البيتيةبصورة دراماتيكية. فالى جانب الفارق في حجم قوة العمل وحجم العمليات وتنوعها وسرعة انتاجها — وهو فارق ضخم — هنالك الفارق التقنولوجي . فالمصنع من ابرز الصيغ الحديثة التي تجسد التقنولوجيا الثورية المعاصرة بجبروتها وآليتها ودقتها وتعقدها وسرعة ادائها . والمصنع ايضا يجسد التحول من النمط الزراعي السائد الى النمط المصنّع ، تحولا يتعدى توزع قوة العمل والاهمية النسبية للقطاعات داخل الحسابات القومية الى التحول في النفسية والعقلية وفي نظامية العمل وفي الادراك لقدرة الانسان وسيطرته على بيئته ، — كما سنشير اليه بالمزيد من التأكيد فيما بعد .

ثم ان بروز وسائل الاعلام الشعبي، كالصحيفة والكتاب الواسعي الانتشار،والراديو والتلفزيون والترانزستور التي تخترق الحدود والحجب كما تخترق مقاومةالتقليديين ، وتطور صناعة الافلام ، تشكل ثورة ذات مدلول ضخم في حياة المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بل وفيالتقنولوجيا والصحة كذلك، وفي تحديث كل هذهالنواحي من الحياة. فقد عنتهذه الثورة اشتراكا شعبيافي المفاهيم والمعرفة وتعميما لانماطالتصرف والتطلع واختصارا لعملية اقتباس الاسلوبيات المراد اعتمادها ،في التقنولوجيا كما فيالتعبير السياسي ، وفي الفنون المعبرة كما في الصحة العامة وفي انماط الاستهلاك . وقد كان من شأن وسائل الاعلام الشعبي كذلك رفع درجة « التنقل الاجتماعي الموقفي » (Attitudinal social mobility)،اي تقارب الاتجاهات داخل البيئات التي تستخدم هذه

الوسائل من اجل تقريب مواقف ابنائها ونقل هذه المواقف الى حيث يراد لها ان تنتقل .

ويشكل تفتت العائلة الممتدة وهبوط سلطة الاب جانبا من جوانب التبدل في مهام العائلة التي لم تعد في الغالب وحدة انتاجية او جهاز ضمان اجتماعي ، وفي تسلسل السلطة وقواعدها داخل العائلة ، يرافق ذلك ما تم من بروز صيغ تنظيمية اخرى – كمنشأة الاعمال ومؤسسات الضمان واجهزته في القطاعين الخاص والعام . هذا وقد ترتب على تفتت العائلة الممتدة في صالح نمط العائلة المصغرة (التي تتألف من الوالدين وابنائهما الصغار فقط) ، او لازم هذا التفتت او سبقه ، تحول في قيم العائلة واهدافها وقواعد ولاء افرادها المشترك ، مما سنبين بعضه فيما بعد .

واذا اتينا الى المؤسسات السياسية لرأينا انها سجلت درجات متفاوتة من التقدم . فهنالك من الناحية الواحدة تزايد الوعي السياسي في المجتمع العربي بفضل التقدم العلمي والاقتصادي والثورة الاعلامية ، وهنالك اشتداد تأثر العربي المعاصر بالاحداث السياسية ورفضه بان يعتبرها خارجة عن نطاق اختصاصه او على الاقل اهتمامه – مما يشكل كله اتساعا في نطاق « المشاركة السياسية الثانوية » . على ان هذه المشاركة ، من الناحية الاخرى ، سارت ببطء في اتجاه المشاركة المباشرة عن طريق اسهام المواطنين بعملية اتخاذ المقررات السياسية بواسطة احدى صيغ التمثيل الانتخابي . وحصيلة هذين التطورين في رأينا ايجابية ، في اننا نشهد ارتفاعا في قابلية العربي المعاصر وقدرته على المشاركة السياسية المباشرة وفي ما يكاد يكون حتمية بلوغه هذه المرحلة من المشاركة في موعد قد يختلف بين بلد وآخر ووضع آخر ولكنه لن يؤجل الى ما لا نهاية له .

اما شأن التخطيط فضخم جدا ، خاصة اذا اعتبرنا التخطيط وسيلة تعبئة وحسن استعمال للمهارات البشرية والموارد المادية الشحيحة من اجل اغراض مجتمعية معينة ، واذا ذكرنا انه ما من بلد عربي الا ويشكو شحة خطيرة في بعض النواحي . ويلاحظ ان فلسفة جديدة تمتد خلف مفهوم التخطيط تقول بان الموارد تخص المجتمع وان رفاه السكان اصبح من مهام المجتمع ولم يعد مهمة خاصة بالافراد الساعين كل الى رفاهه الخاص فحسب . وما وجود الخطط الانمائية او السعي لاعدادها في كل من البلدان العربية سوى انعكاس للايمان بهذه الفلسفة الجديدة – بل ان قيام بعض الحكومات العربية بطيّ خططها ووضعها على رف النسيان بعد اعدادها انما يؤيد ما نذهب اليه ولا ينفيه ، لانه يعكس شعور الحكومات بوجوب اعتماد التخطيط في شكلياته على الاقل . بقي ان نضيف ان الاهتمام بالتخطيط ان هو الا جانب من التنظيم المنهجي للاهتمام بمحتوى التنمية اقتصاديا

واجتماعيا وبما تتيحه التنمية من ازدياد في السلع والخدمات لجمهرة المواطنين مما يتعدى ارتفاع المستوى المعاشي الى تحسين الاوضاع الاجتماعية .

نأتي اخيرا الى ضريبة الدخل ، ونحن لا نقصد الضريبة بذاتها بل مبدأ التصاعد في معدلات ضرائب الدخل والاملاك والارث والموقف الذي يعكسه هذا التصاعد ، وهو موقف يقوم على الاعتقاد لدى الحكومات ومعظم الفئات المثقفة في شعوبها بان واجب الحكومات وحقها معا يحملانها على السعي للحصول على المزيد من الموارد من اجل القيام بالاستثمارات الانمائية والخدمات الاجتماعية ومن اجل تحسين توزيع الدخل والثروة ، كما ان من حق الشعوب ان تتوقع هذه الاستثمارات والخدمات وهذا التحسين ومن واجبها الا تهرب من وجه الضرائب . بعبارة اخرى ، فان مبدأ التصاعد يؤكد مبدأ المسؤولية المجتمعية في الحقوق والواجبات الاقتصادية والاجتماعية .

مآخذ على اشكال التحديث

لا اراني بحاجة للاستشهاد بالمعلومات والاحصاءات المتوفرة لاظهار مدى تطور كل من اشكال التحديث وصيغه في العالم العربي خلال الحقب القليلة الماضية ، او لاظهار اتجاهات التطور .فالمثقف العربي على اطلاع واف حتما على هذه الاحصاءات. على انني اود التشديد، قبل الانتقال الى النقطة التالية ، على ان الوطن العربي قد سجل تقدما ملموسا في معظم اشكال التحديث العشرة — باستثناء الناحية السياسية ، حيث كان التقدم محدودا ، والناحية الاجتماعية ، حيث لم توضع ولم تتبع سياسات نشيطة تهدف الى العدالة الاجتماعية في بعض الاقطار العربية .

وينبغي ان اضيف هنا انه ما من شكل من اشكال التحول والتحديث الا ويشكو بعض العلل وتؤخذ عليه بعض المآخذ . فالتعليم اتسع بسرعة ولكن هذا كثيرا ما تم على حساب النوعية ، فلم يوضع التوكيد الكافي على حب الاستطلاع والاكتشاف الفكري ، وبولغ في التركيز على الشهادات العلمية كغاية في ذاتها لا كرمز لانجاز فكري معين (بحيث ادعى الكثيرون شهادات لم تمنحهم اياها جامعاتهم) ، وضغطت الاعداد المزدحمة على المدارس والجامعات فلم تراعَ نسب معقولة من الاساتذة للطلاب ولم تتوفر التسهيلات الوافية في المختبرات والمكتبات ولا توفر الوقت الكافي للاستقصاء والبحث ، وكثيرا ما سمحت الشهادات بدخول مرتفعة بحيث تشوشت الصلة بين المجهود والمردود .

وحركة التحضير (Urbanization) وعدت اكثر بكثير مما حققت فعلا في المدن، كما ادت الى اتساع الهوة بين المدينة والقرية . وما هو اشد خطورة ، فان اتساع نطاق المدن بسرعة واجتذابها لاعداد ضخمة من الريفيين وتعقد وسائلها وخدماتها وازدياد كلفتها ابرزت عددا من المشاكل الاجتماعية والثقافية المرافقة للازدحام وللتنقل الجغرافي ، كقيام

الاحياء الفقيرة البشعة وغير الصحية — « احياء التنك » — واوجبت خلق صيغة ثقافية جديدة مبسطة جدا و « شعبية » تقع ضمن متناول اكبر عدد ممكن من الناس ممن لم تتح لهم وسائل التثقيف العالي ، صيغة لها ما يبررها ويشفع فيها من حيث الاقتراب من « ديمقراطية الثقافة » ، ولها اضرارها في انها تهدد التعميق الثقافي واصالة الانتاج الثقافي .

اما تطور الشركة المساهمة فقد رافقه في بلادنا كما رافقه في الخارج انفصال الملكية عن الادارة ومخاطر اصطناع المكاليف وتسلط اعضاء الادارة وكبار المساهمين على مصالح صغار المساهمين ، كما ان التطور الصناعي وقيام المصانع الكبيرة كثيرا ما قصر عن ابراز اهمية التصنيع الحقيقية من حيث نشر روح التجديد والتحسين التقنولوجي والاهتمام بحاجات قوة العمل ، وكثيرا ما ادى الى لا انسانية العمل وآليته الرتيبة المملة وتعقيدات «العلاقات الصناعية » التي تلازم تضخم قوة العمل .

واما تفتت العائلة الممتدة فقد تم في الغالب دون تحول مهام العائلة الى الهيئات الصالحة ودون حلول سلطة جديدة محل سلطة الاب المتضائلة ، فنشأ عن هذا فراغ نفسي خطير عبث بالقيم وبنظامية التصرف . والتخطيط كثيرا ما جاء متسرعا يعوزه حسن الاعداد ، ظهوريا ، ينساق وراء المظاهر البراقة بدل الاهداف المجدية ، ويعتمد على الاحصاءات المصطنعة بدلا من الحقائق الثابتة — مما ادى الى نتائج مؤلمة .

هذه ، كما يرى القارىء ، بعض الامثلة التي تكفي للاشارة الى ان اشكال التحديث لم تتحقق دون ضنك وهدر في الموارد ، بل واذى خلقي ، مما يمكن ان نضيف اليه انه كثيرا ما تجوهلت القيم الاخلاقية والاعتبارات الثقافية في عملية التحول والتحديث ، كما تجوهلت بعض نواحي بهجة الحياة التقليدية ورغبة ذلك الفريق من المواطنين ممن قد لا يرغبون في تبديل سبل حياتهم ومحيطهم . على ان واجب الحقيقة على ما يبدو لي يحملنا على الترجيح ان اكثرية السكان في معظم البلدان العربية ترغب اليوم في التبديل والتحول وتسعى اليهما ، بطرق واساليب مختلفة ، وان اولي الامر ممن بيدهم القدرة على اتخاذ المقررات على مختلف المستويات في سعيهم الى تحقيق التحول لا يتحدون رغبة الاكثرية برغم الضغوط والتوترات التي تلازم التحول . كما يبدو لي ان طبيعة هذه النواحي السلبية للتحول ، وان لم تكن درجتها ، امر لا مفر منه في ظروف التحول الاجتماعي التقنولوجي الاقتصادي ، خاصة اذا جاءت خطوات هذا التحول مسرعة .

عشرة شروط للتحديث

كيف يتحقق التحويل والتحديث ؟ لا شك عندي انه يتحقق بادىء الامر عن طريق التقليد والمماشاة ، هذا مع العلم ان اشكال التحديث تمر بتطور بطيء في ذاتها من الداخل .

على انني افرض هنا ان التحديث الحركي يعني معدلا سريعا من التحول – معدلا لا يمكن بلوغه عن طريق التطور الداخلي البطيء ضمن مهلة زمنية مقبولة . وما علينا الا التمعن فيما حولنا لندرك ان اشكال التحديث العشرة التي عددتها في حالتها المعاصرة ليست وليدة التطور المحلي فحسب ، وان مرت بمرحلة تكييف محلي . فالاتصال بالعالم المتقدم مصدر تأثير اذاً ، وهو يقدم لنا الصورة التي نقتبسها في معظم اقسامها .

لكنني هنا اتساءل : هل هذه الصورة مجرد قناع يلبسه المجتمع العربي دون تحول في الملامح تحت القناع ؟ او هل بلغ التحول ما هو اعمق من القناع ومن الجلد؟بعبارة اخرى ، هل حققنا شيئا مما اسميته قبلا جوهر التحديث ، اي التحول في القيم والمواقف والروحية والقدرات الخلاقة ؟ انه لسؤال جدير بالبحث ، خاصة وانه يتعلق بتلك الناحية من التحول التي بدونها لايمكن ان يتحقق تحديث عميق وطويل المدى وبدونها تصبح اشكال التحديث تقليدا رخيصا يستنفد طاقاته سريعا في غياب القوة الداخلية العميقة التي تمنحه الديمومة .

لكي تتحول صورة المجتمع في عمق وديمومة ينبغي ان تتوفر عشرة شروط تتعلق جميعها بخلق الافراد وقيمتهم واصالة تصرفهم . وساعدد هذه الشروط وابحثها بايجاز .

لا بد ، في المقام الاول ، من وجود توتر وقلق في بعض اقسام البيئة التقليدية ، توتر وقلق لا يزيلهما الا حدوث التبدل والتحول . والقلقون في مجتمعنا قد يكوّنون فئة الانتقاليين الذين يسعون للاجتياز من المجتمع التقليدي الى الحديث . وتتميز هذه الفئة برغبة في التغيير وبالاندفاع لعمل الجديد من الامور ، او القديم منها بالجديد من الاساليب ، وبتطلع الى مستوى ارفع من المعيشة تعتقد انها جديرة به وقادرة على تحقيقه ؛ وبشكل عام تتميز بايمانها انه في مقدور الرجال العاديين ان يحسنوا شؤون معيشتهم . ومع انه ليست لديّ احصاءات تؤيد ما اذهب اليه ، الا انني اعتقد ان هذا الشرط الاول يتوفر على نطاق واسع في معظم اجزاء المجتمع العربي مما يبرر الامل بتحديث عميق واصيل .

الشرط الثاني يتصل بالاول ، وهو القبول بالتجديد وبالتحول قبولا طوعيا من الداخل دون ضغط او اكراه ، والقبول باستعمال الوسائل الجديدة في كبائر الامور وصغائرها في الحياة اليومية . وهذا يتطلب انفتاحا على العالم العصري – انفتاحا يتم بفضل الاتصال المباشر مع بيئات ومجتمعات اخرى اكثر تقدما ، وبفضل وسائل الاتصال والاعلام ، وبفضل التعليم . ويترتب على القبول الطوعي بالتحول والتجديد قبول بالعلم وتطبيقاته التقنولوجية– وهنا يوجد الحد الفاصل الرئيسي في عملية التحديث بين الاساليب والتقنيات القديمة ، وبين الاساليب والتقنيات المتحسنة المجسدة لثمار العلم مهما كانت هذه الثمار صغيرة ومتواضعة . وينبغي ان نضيف ان القبول بالتجديد يعني الرضى بما قد يصيب المجدد من

ازعاج في انفصاله عن عالمه التقليدي المألوف ، ومن سخرية وريبة بل ومن تهجم من قبل التقليديين . وفي اعتقادي ان هذا الشرط الثاني يتوفر الى حد يذكر في صفوف الانتقاليين وفي صفوف المحدثين طبعا .

يشكل الاعتقاد بالقدرة على استعمال المعرفة الشرط الثالث ، فالمعرفة لا تظل لذة في ذاتها بل تصبح ذات مهمة . فلا يعود التعليم مثلا رياضة للسان وللذاكرة بل يصبح تدريبا لقوى التحليل الفكرية ولقوى الاستطلاع والاكتشاف – تدريبا يزيد في قيمته انه قابل للاستخدام في حياة الانسان وبيئته . وهنا يكمن الفرق الاساسي بين العربي التقليدي المأخوذ بالبلاغة واللاهوت والعربي الحديث المأخوذ بالعلم من طبيعي واجتماعي . يضاف الى ذلك ان هذه المعرفة توضع الآن بشكل متزايد في خدمة الفراغ كما توضع في خدمة العمل . والفراغ يصبح ذا شأن كبير كصيغة لاستعمال الوقت بازدياد العمل دقة وتشددا ونظامية . ولا بد من التوكيد هنا على ان العربي المعاصر لا يزال بحاجة لان يتعلم المزيد من القدرة على استخدام المعرفة والاستنباط ، فالتعليم لا يزال الى حد بعيد مسألة مهارة كلامية – وما على من يرتاب في صحة هذا القول الا ان ينظر في الكثير من ادبنا وبحثنا الاجتماعي ليلمس ما اعنيه . على ان ازدياد التركيز على العلوم الطبيعية والتطبيقية والاجتماعية ، وعلى استخدام المعرفة في الحياة اليومية ، يتضمن خطراً في ذاته . فالمعرفة غاية في ذاتها كما انها وسيلة ، والانشغال الشديد بمشاكل التنمية الاقتصادية الاجتماعية وبالتقدم التقنولوجي قد يصرف النظر عن الفلسفة والعلوم الانسانية والفنون الخلاقة ، وقد يوصل الى الاعتقاد بان هذه النشاطات الفكرية الاخيرة مضيعة للوقت . من هنا كان الواجب ان يحفظ التوازن في جامعاتنا وفي ثقافتنا بين الفئتين من العلوم والمعرفة ، وان تظل الحاجة الى كلتيهما ماثلة للاذهان .

اما الشرط الرابع للتحول فانه يتعلق بموقفنا من الوقت حيث تتبدل نظرتنا ببطء . فنحن اليوم نحترم الوقت اكثر من ذي قبل – وقتنا ووقت الآخرين – ونتقيد اكثر من ذي قبل بالمواعيد والبرامج . على اننا كثيرا ما نتصرف وكأن امامنا كل ما نحتاج اليه من وقت حتى الابدية – مع ان الوقت اكثر الموارد المتوفرة لنا ندرة وشحة ، اذا ما ذكرنا الحاح المجتمع العربي بالاسراع بالتنمية . والجدير بالذكر ان قيام مؤسسات الانتاج الحديثة من صناعة وسواها وتعقد عملياتها واتساعها ، من شأنه رفع مقدار الاهتمام بالوقت . فالنظام الصناعي لا بد له ، لكي ينضج ويزداد فاعلية وحسن اداء ، من ان يزداد فيه احترام الوقت ويحسن تقنينه ويعطى قيمة عالية .

لقد تبدل موقفنا من العمل – خاصة العمل اليدوي – وهذا التبدل هو الشرط الخامس

لتحقق تحول في الجوهر. فمن غير المستهجن الآن ان نرى مهندسا يشمر عن ساعديه ويعمل بيديه. ومع ان ادبنا القديم من شعر وحكم وامثال كان يمجد العمل الا ان اثر هذا الادب عمليا لم يتعدَّ الجلد الى الخُلق حتى القريب من الوقت. وسواء أكنا نصدق اليوم ان العمل اليدوي يشرّف ام لم نكن، فاننا نظهر المزيد من القبول بنظامية العمل. فالعمال يتقيدون اكثر من ذي قبل بمهامهم في المصانع، والموظفون بمهامهم في المكاتب، وقد هبط مستوى التغيب وازداد خيط السلطة قوة وثباتا. ومع ان التحولات الاجتماعية الضخمة التي حصلت فيما بعد الحرب العالمية الثانية في بعض البلدان العربية قد جعلت قوى العمل تعتبر ان العدالة الاجتماعية تعني ضعف النظامية في العمل، فان هذه البلدان ذاتها آخذة بايقاف هذه الظاهرة الخطيرة وبعكسها. وبشكل عام يمكن القول ان خيط السلطة وتسلسلها في الوحدة الانتاجية يصبح اكثر وضوحا يوما بعد يوم، كما ان السلطة تقع حيث المسؤولية ولا تستورد من خارج الوحدة الانتاجية، اي من المركز الاجتماعي الذي يتمتع به العامل او الناظر او المدير خارج هذه الوحدة.

التحول السادس هو في ارتفاع مستوى العقلانية (Rationality) في الاحتساب الاقتصادي وفي سواه من نواحي الحياة. فالاستسلام « للقسمة والنصيب » ينخفض بارتفاع الاعتقاد بقيمة التحليل والحساب وبقوتهما، والسببية بين الامور تزداد وضوحا. وقد اخذ ادراك العلاقة السببية يضغط على الباحثين في الحقول العلمية التقنولوجية الى تخطي الاقتباس وتفهم كيفية تصرف الاجهزة الآلية، الى محاولة تكييف الاجهزة والمكائن بما يتلاءم والمعطيات المحلية، وفي الاقل من الحالات الى محاولة الاستنباط لكي تصنع بعض الاجهزة والمكائن القادرة على اداء خدمات معينة مطلوبة. وما يقال في النواحي التقنولوجية يصح قوله كذلك في العلوم الاجتماعية، حيث يزداد التفتيش عن العوامل والمقررات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الاحداث والتطورات. بقي ان نضيف ان للعقلانية والسببية مساسا بحرمة الامور الدينية، فمع ان تغلغل العقلانية الى الحقل الديني لا يعني ابدا انخفاض التقوى الا انه يعني القبول — ولو جزئيا — بتفحص المعتقدات الدينية وتحليلها، كما يعني تراجع الخرافات وقصر المعتقد الديني على علاقة الانسان الروحية بخالقه وبالآخرين وعلى توقعات العالم الآخر، دون امور اخرى كالمرض والدخل والنشاط الاقتصادي. ومن الفوائد الجانبية الهامة لهذا التبدل ازدياد التسامح والتفهم المتبادل بين معتنقي مختلف العقائد.

يلازم ارتفاعَ شأن العقلانية والسببية شرطٌ سابع، هو الاعتقاد بقدرة الانسان على التحكم ببيئته الطبيعية. ومع الاعتراف بوجود فئات كبيرة بيننا لا تزال تعتقد ان

الانسان عبد بيئته ، الا ان هذه الفئات تتناقص عددا وشأنا بتزايد الفئات القائلة ان الانسان سيد بيئته ، وذلك بفضل اتساع نطاق التعليم وارتفاع مستواه ، وبفضل انتشار التقنولوجيا الحديثة ، وبفضل التصنيع . وليس من ريب ان الانجازات التقنولوجية الهائلة في حقل الاقمار الصناعية واكتشاف الفضاء قد ابرزت سيطرة الانسان على بيئته بل على عالمه الخارجي بصورة دراماتيكية في ذهن اشد المواطنين سذاجة وجهلا . بقي ان نضيف ان التخطيط انما يتضمن القبول بفكرة قدرة الانسان على ترويض بيئته ووضعها في خدمته في افضل الصور فاعلية .

الشرط الثامن للتحول الداخلي ازدياد الاعتقاد باولوية المركز المكتسب على المركز الموروث : اي بتفوق الانجاز الشخصي على رداء العز المتوارث . واننا لنذكر دون ريب ان ادبنا فيه الكثير من التبجيل للعصامية وللجهد الشخصي ، على ان تجسيد هذا الموقف الادبي لا يزال في اولى خطواته العملية . ومن الضروري ان نشير هنا الى ان نظام المركز الموروث المسيطر في تركيب السلطة من اجتماعية وسياسية زال – وبشكل سريع – في عدد من البلدان العربية بينما يزول بشكل تطوري في عدد آخر . ويلازم هذا التحول القبول المتزايد بالتنقل الاجتماعي الذي من مظاهره تزايد التزاوج بين مختلف الطبقات الاجتماعية بل ومختلف الفرق والنحل . والفضل الاكبر في هبوط الاسوار الاجتماعية العازلة يعود الى التعليم والجيش كمؤسستين تزيلان الاسوار وتضعان في يد الافراد وسائل الانجاز الشخصي .

لعل الشرط التاسع يضم مزيجا من عناصر التحول العميق ، واعني به التحول في نظام القيم . ولئن جاز التعميم في هذا الصدد – على خطورته وخطره – لقلت ان ابرز ما في هذا التحول ارتفاع شأن القيم المادية وفوضى القيم الروحية ، او على الاقل تزعزع بعض القيم الروحية والخلقية وارتباكها نتيجة التصنيع والتطور المادي السريع ، وتبدل الاوضاع السياسية ، والثورة التقنولوجية المعاصرة ، مما هز نظام القيم والولاءات السابقة وخفض قسما منه قبل ان تبرز القيم البديلة الملائمة للاوضاع الجديدة . وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير الى انخفاض سلطة الاب التقليدية بسبب انتشار التعليم والقدرة التقنولوجية وتبدل مهام العائلة ، واهتزاز سلطة الوجيه القروي (المختار او العمدة) حتى جذورها لنفس الاسباب التي خفضت سلطة الاب يضاف اليها تبدل الولاءات السياسية ، وحلول التساؤل بل والتحدي لوضع المرء ومركزه محل الاستسلام « للقسمة والنصيب » ، واختلاف معايير الانجاز والظهور الاجتماعي وارتباطها بشكل متزايد بالانجاز الشخصي وبالمدلولات المادية وبالتقدير الوطني (بدلا من المحلي او القروي) . بقي ان نضيف ان هذا التبدل في نظام

القيم يتفاعل باستمرار طردا وعكسا مع اشكال التحديث التي بحثناها في ما سبق ، فاقتباس الاشكال يعمل شيئا فشيئا على تبدل القيم ، وتبدل القيم بدوره يسهل عملية تبدل الاشكال ويدفع بها الى الامام ، مما يجعل من الصعب جدا تعيين السبب والنتيجة في هذا التفاعل .

الشرط العاشر والاخير هو اقل الشروط استيفاء وتوفرا ، واعني به تحول موقفنا من المؤسسات السياسية التمثيلية. فاننا نشاهد هنا ظواهر متناقضة بعضها يتجه صوب ازدياد الاحترام للمواطن والبعض الآخر صوب هبوط هذا الاحترام. واذا نظرنا في المؤسسات لوجدنا ان تبدلات عميقة وواسعة باتجاه كرامة الانسان قد حصلت في تركيب القوة الاجتماعية السياسية ، في حين ان المؤسسات التمثيلية قد اصيبت بامتحانات قاسية. ولعل التناقض الاساسي يكمن في ان التبدلات الاجتماعية والاقتصادية قد وسعت قاعدة الديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية كثيرا وجعلت الشعوب العربية بشكل عام اكثر استعدادا لممارسة الديمقراطية السياسية الحقة والمشاركة السياسية المباشرة. الا ان اللجوء الى مؤسسات هذه الديمقراطية السياسية لم يتماشَ بعد مع توسع وارتفاع قاعدة الديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية ، فكأننا امام وضع يعترف فيه بكرامة المواطن وبجدارته بالتعبير السياسي بشكل متزايد ويحرم عليه فيه بنفس الوقت اثبات هذه الجدارة عمليا .

التحديث والتنمية

بقي ان نسأل اخيرا: ما هي حصيلة استعراض الشروط العشرة لتحقق جوهر التحديث ، وماذا يترتب على « كشف الحساب » هذا من استنتاجات تتعلق بالتنمية في المجتمع العربي ؟

في اعتقادي ان التحولات في اشكال التحديث اكثر بروزا واسهل تلمسا من التحولات في الجوهر ، وهو امر طبيعي لا يدعو الى الاستغراب ولا يتطلب تبريرا او تفسيرا خاصا. على ان من الضروري ان نشدد على ما سبق ذكره من ان ديمومة التحول في الشكل وشمول هذا التحول وصيرورته اصيلا متطورا من الداخل يستدعي استيفاء الشروط العشرة للتحول في الجوهر ، والا ظل التحديث قناعا خارجيا لا تختلف الملامح تحته في شيء كبير . وفي وضع كهذا يسقط القناع لدى حدوث هزة قوية او ازمة واسعة الابعاد ، فلا يكون التحول في الجوهر قد تم ولا يعمر التحول في الاشكال طويلا . ويبدو فيما اعتقد ان المجتمع العربي راغب في اكتساب اشكال التحديث بقوة وبصورة دائمة ، مما يفسر ما نراه من دلائل في جوهر التحديث . والرغبة تلعب دورا هاما اذا كانت تقوم على قاعدة ارادية واسعة ، لانها تعكس ، وان عفويا (او باطنيا) ، القبول بجوهر التحديث ، كما انها تؤدي الى التمسك باشكال التحديث بمقدار من التشبث والصبر يؤدي بدوره الى عملية

اختمار عميقة تحقق بالتالي جوهر التحديث . وانني ارى ان المجتمع العربي ، في معظم اجزائه ، آخذ بالتحديث في شكله ، كما انه آخذ به في جوهره الى حد اقل .

اما البحث عن الصلة بين التحديث والتنمية فلن يذهب بنا بعيدا . ذلك لانني لا اميز بينهما ولا اقول بما يقول به بعض الاقتصاديين من ان التحديث شرط مسبق للتنمية . ففي رأيي ان التحول الخارجي والداخلي – في الشكل والجوهر – الذي اسميته بالتحديث ، هو هو التنمية : هذا اذا نظرنا الى التنمية بمفهومها الشامل الذي يضم النواحي الاقتصادية والتقنولوجية والاجتماعية ، بـل هو اوسع نطاقا من التنمية لانه يمس نظام القيم والمؤسسات السياسية كذلك . فالتحديث اذاً لا يؤدي الى التنمية : انه التنمية بذاته . ولا استطيع ان اتصور وضعا يشاهد فيه مقدار واسع من التحديث دون ان تشاهد دلائل التنمية كذلك ، وبالعكس فلا يعقل ان نقول بانطلاق عملية التنمية الشاملة دون التحديث . ولئن اختلف طراز التوكيد والتشديد في استعمال كل من المفهومين ، او كان مفهوم التحديث محببا لعلماء الاجتماع في الدرجة الاولى ومفهوم التنمية محببا لعلماء الاقتصاد في الدرجة الاولى ، فما ذلك سوى تمييز مصطلحي في معظمه ، لا تمييزا في المحتوى النهائي .

اذاً فان ما يشاهد اليوم في المجتمع العربي ، من حيث تحقق التحديث في اشكاله وجوهره ، على درجات مختلفة وبمعدلات متفاوتة من السرعة بين جزء وآخر من اجزاء هذا المجتمع ، هو الجانب الآخر للصورة من حيث تحقق التنمية في اشكالها وجوهرها ، ايضا على درجات مختلفة وبمعدلات متفاوتة من السرعة .

وفي حال التنمية كما في حال التحديث فان ما يجري ليس خيرا كله ، اذ تلازمه توترات وتململات مضنية ، وارتباك قيم ، وبروز مشاكل اجتماعية وعمرانية ، وهدر قوى ، وتساؤلات حول مصير قيم العربي النهائية في خضم هذا التحول الكبير . لكننا على ثقة ، برغم كل هذه الامور المقلقة ، ان الانسان العربي سيخرج من المعركة – المعركة بين التقليد والتحديث – اكثر قدرة على مجابهة قضايا اجتماعه وسياسته واقتصاده واعبائها في عالم اليوم المتغير . ولئن كان التحديث – او التنمية – لا يرفع بالضرورة من قدرة الانسان الحديث على مجابهة قضاياه الروحية ، فاننا لسنا نعلم ان التحديث بالضرورة يخفض هذه القدرة . ويبقى من الممكن بالتالي ان نقول بدون تردد ان السعي العربي الى التحديث سعي مجتمع حركي متوثب ، مجتمع يطمح الى رفع مستواه وتعميق كرامة ابنائه .